



CONCOURS CENTRALE•SUPÉLEC

Arabe

MP, PC, PSI, TSI

4 heures

Calculatrice interdite

2020

L'usage de tout système électronique ou informatique est interdit dans cette épreuve.

Rédiger en arabe et en 500 mots une synthèse des documents proposés, qui devra obligatoirement comporter un titre. Indiquer avec précision, à la fin du travail, le nombre de mots utilisés (titre inclus). Un écart de 10% en plus ou en moins sera accepté.

Ce sujet propose les documents suivants :

- une caricature de ISLAM AL-QOUSSI, du site *Wilad el-Balad* mis en ligne le 31 août 2016 ;
- un article de BBC arabe mis en ligne le 22 juillet 2018 ;
- un article de Walid Majdi paru dans le quotidien *el-Masri al-Yawm* en date du 03 novembre 2018 ;
- un article de Jalal Idris paru sur le site *al-Adassa*, mis en ligne le 18 janvier 2018.

L'ordre dans lequel se présentent les documents est arbitraire et ne revêt aucune signification.



كاريكاتير بريشة إسلام القوصي عن موقع ولاد البلد بتاريخ ١٣ أغسطس ٢٠١٠

كيف يدبر المصريون حياتهم في ظل ارتفاع الأسعار؟

عن موقع بي بي سي عربي

22 تموز/يوليو 2018

جاء قرار الحكومة المصرية السبت 21 تموز/يوليو، برفع أسعار الغاز المستخدم في المنازل والمحال التجارية إلى ما بين 1.75 جنيه وثلاثة جنيهات للمتر المكعب، بنسب تتراوح بين 30% و75% اعتباراً من أول آب/أغسطس القادم، ليمثل أحدث حلقة في مسلسل الحكومة المصرية، برفع أسعار العديد من السلع والخدمات منذ إقدامها على تعويم الجنيه المصري في نوفمبر من العام 2016.

وجاءت هذه الزيادة في أسعار الغاز، بعد زيادة في أسعار المحروقات بنسبة 55% في حزيران/يونيو الماضي، وفي أسعار الكهرباء بنسبة 42% في تموز/يوليو الماضي، وزيادة أخرى في تعرفه ركوب مترو الأنفاق، الذي يعدّ وسيلة المواصلات الأكثر شعبية بين المصريين الشهر الماضي، وهي الزيادة التي أثارت امتعاضاً كبيراً في أوساط المصريين.

وتفتح تلك الزيادة في أسعار الغاز مثل كلّ مرّة، نقاشاً وجدلاً بشأن أسبابها وتداعياتها على حياة المصريين، ومدى إمكانية تحمّل المواطن المصري لهذه الزيادات المتواصلة، في ظلّ شكاوى كثير من المصريين من تدهور أحوالهم المعيشية.

وبدا ردّ فعل المصريين على تلك الزيادات واضحاً، عبر منصات التواصل الاجتماعي وخاصة تويتر، وتساءل كثير منهم تحت هاشتاج #الغاز، عن التناقض بين إعلان الحكومة المصرية عن زيادة كبيرة في إنتاج البلاد من الغاز الطبيعي، وقرب تحقيق الاكتفاء الذاتي منه، ثمّ إقدامها في الوقت نفسه على رفع أسعار الغاز بهذه النسب.

غير أن الحكومة تقول إنّ رفع أسعار الغاز، يأتي ضمن خطة لترشيد دعم المنتجات البترولية والغاز الطبيعي، في حين يرى مختصّون أنّ رفع أسعار الغاز بهذه الطريقة، يستهدف تحصيل مزيد من الأموال من المصريين، لسداد مستحقّات الشركات الأجنبية العاملة في مجال التنقيب في حقول الغاز الجديدة التي أعلنت مصر عن اكتشافها.

وتتمّ كلّ الزيادات في الأسعار والخدمات، ضمن خطة نصّ عليها اتفاق للحكومة المصرية مع صندوق النقد الدولي، للإصلاح الاقتصادي في مصر، ويعد رفع الدعم عن السلع والخدمات أحد أهم بنوده، ووفقاً لمختصين فإن دعم الوقود كان يمثل فيما سبق ما نسبته 30% من الموازنة العامة للبلاد، في حين تستهدف الدولة ضمن الخطة تخفيضه ليصل إلى 10% فقط.

ورغم عدم تعاطف البعض مع قضية استمرار الدعم في مصر، فإنّ كثيرين يرون أنّ هناك مخاطر كبيرة على المجتمع المصري، في ظلّ قسوة الإجراءات الاقتصادية المتبعة من قبل الحكومة، وعدم توفير بدائل لقطاع كبير من المصريين الذين يمثل الدعم بالنسبة لهم عوناً على استمرار الحياة.

ووفقاً للعديد من التقارير فإنّ قطاعاً كبيراً من الأسر المصرية، أعينته الظروف وبات يضع مزيداً من الخطط للتقشف، عبر الترشيد في استهلاك الكهرباء والغاز والمواصلات، غير أنّ جانباً كبيراً من هؤلاء يرون أنّ كافة خططهم، لم تفلح في سدّ العجز في ميزانيات الأسر، في وقت لا تبدو فيه الرواتب متناسبة على الإطلاق، مع الزيادات المتواصلة في الأسعار.

المصري اليوم

كتب : وليد مجدي

بعد مرور عامين على "تعويم الجنيه" .. خبراء: الإيجابيات تفوق السلبيات

السبت 03-11-2018

متوسط سعر الدولار منذ التعويم



أكد عدد من الخبراء أن قرار تحرير سعر الصرف "التعويم"، في 3 نوفمبر 2016 كان ضرورة لحلّ مشكلة ندرة العملة الأجنبية وتوقف العديد من الاستثمارات، لكن في الوقت نفسه كانت هناك تحديات ومشكلات ما زال المسؤولون عن الاقتصاد في مصر يعملون عليها، أبرزها "ارتفاع الأسعار"، الذي بالرغم من تراجعها إلّا أنّه لم يصل إلى المستوى المطلوب.

"المصري اليوم" حاولت رصد أبرز التحديات والمشكلات والإيجابيات، التي تحققت مع مجموعة من أبرز الخبراء الاقتصاديين بعد مرور عامين على قرار التعويم.

سهر الدماطي، الخبيرة الاقتصادية، أكدت أنّ النظام المصرفي في مصر على مرّ التاريخ قبل تحرير سعر الصرف كان فاشلاً، وأنّه كان من الضروري وضع نظام جديد لوقف نزيف الاقتصاد المصري الذي كان أحد متطلبات صندوق النقد الدولي.

وقالت: "في عام 2016 وصل المتداول من الدولار إلى أقلّ رقم في تاريخه، وجميع الشركات في كلّ القطاعات كان لديها مواد خام وبضائع في الموانئ، لم يفرج عنها لعدم توافر العملة، بالإضافة إلى رسوم الانتظار". وأضافت أنّ المستثمرين الأجانب كانوا لا يستطيعون تحويل العائد على استثماراتهم للخارج، والذي وصل إلى 6 مليارات و400 مليون دولار، وكانت معظمها لشركات تعمل في قطاع استكشافات البترول، ما أدى إلى تراجع حجم التنقيب في هذا الوقت، نظراً لعدم قدرة الدولة على توفير العملة، ورفض الشركات تسلّم أرباحها بالجنيه المصري. وأشارت إلى أنّ سعر صرف الدولار تجاوز الـ20 جنيهاً في تلك الفترة، ما أدى إلى زيادة تكاليف الإنتاج، فكان لا بد من اتخاذ القرار بتحرير سعر الصرف، للقضاء على السوق الموازية.

وتابعت: "الآن أصبح لدينا نظام مصرفي قوي وعالمي، ويضرب به المثل في السياسة النقدية، ونجح بنسبة 100% في تحقيق الأهداف التي يعدّ أبرزها دخول حصيلة الصادرات في البنوك، مما أدى إلى وجود وفرة في العملة بالقطاع المصرفي لتغطية كلّ الاعتمادات لعمليات الاستيراد وسداد المبالغ المستحقة على مصر". وبالنسبة لارتفاع الأسعار، قالت: "التضخم مسألة مؤقتة، وانخفض من 36% إلى ما يقرب 15% وهو أمر جيد، وسوف يعود لمعدلاته الطبيعية بعد انتهاء خطة الإصلاح الاقتصادي، بنهاية الشريحة الخامسة من قرض صندوق النقد الدولي، وما حدث اضطرابات مؤقتة، سوف تنتهي بداية يونيو 2019".

وطالبت الدماطي بضرورة أن تعمل الحكومة مع المؤسسات التي تجلب العملة الأجنبية وزيادة التصدير، لضمان توافر العملة خلال الفترة المقبلة. وحول ارتفاع الدين الخارجي إلى 92 مليار دولار، أكدت الدماطي: "ما زلنا في النطاق الآمن، مع وجود القدرة على السداد من خلال التدفقات الدولارية". وأنهت الدماطي حديثها قائلة: "جميع مؤشرات الاقتصاد المصري تؤكد أننا نسير في الاتجاه الصحيح، بشهادة مؤسسات دولية، مثل بعثة صندوق النقد وتقارير البنك الدولي ومؤسسات أخرى".

ومن جانبه، أكد الدكتور فخري الفقي، الخبير الاقتصادي، أنّ إيجابيات قرار تحرير سعر الصرف تجبّ السلبيات، وقال: "أصبح لدينا سعر مستقر للدولار، ما أدى إلى استقرار المعاملات التجارية بين مصر وشركاء الاستثمار".

وأضاف الفقي أنّ مناخ الاستثمار في مصر أصبح مهيأ لجذب استثمارات أجنبية، مع توحيد سعر الصرف الذي أدى إلى تشجيع المستثمرين الأجانب، بالإضافة إلى زيادة مصادر النقد الأجنبي الـ5: "الصادرات، وتحويلات المصريين بالخارج، والسياحة، والاستثمار، وقناة السويس".

وأشار الفقي إلى أنّ القرار ساهم في ارتفاع الصادرات إلى 25 مليار دولار، ودخول التحويلات إلى نسبة 100% في القنوات الشرعية، بعد أن كان 90% منها في السوق السوداء، كما أنّ الدخل القومي من السياحة أصبح 26 مليار دولار، مع زيادة الاستثمارات الأجنبية خاصة في قطاع البترول والغاز.

وأوضح الفقي: "بالرغم من تحقيق العديد من الإيجابيات إلا أنّه ما زالت هناك مشكلات نتيجة القرار الذي أدى إلى الغلاء، الذي وصل إلى 35% عقب التعويم، وأصبح حالياً أقل من 15%، ولكنه ما زال مرتفعاً، متوقعاً أن ينخفض إلى أقل من 10% مع نهاية 2019". وأشار إلى أنّ ارتفاع الأسعار يرجع لأسباب عالمية، مثل التوترات والحروب التجارية بين أمريكا والصين، والذي بدوره يؤثر على نمو التجارة العالمية، كما أنّ ارتفاع أسعار برميل البترول إلى 75 دولاراً حالياً، في حين أنّ الموازنة العامة للدولة بـ67 دولاراً، سوف يتسبب في زيادة عجز الموازنة.

وتابع الفقي: "أبرز التحديات التي تواجهنا هي تراكم الديون، التي أصبحت 3.7 تريليون جنيه محلياً، والخارجي 92.6 مليار دولار"، مؤكداً أنّ الدين مازال في الحدود الآمنة، بنسبة 37% من الناتج المحلي الإجمالي، ومصر لديها القدرة على السداد خلال الفترة المقبلة.



ومن جانبه، أكد السفير جمال بيومي، الأمين العام لاتحاد المستثمرين العرب، أنّ مؤشرات الاقتصاد بعد مرور عامين على قرار التعويم "جيدة"، حيث ساهم القرار في الوصول إلى منطقة توازن لسعر الصرف. وقال بيومي، لـ "المصري اليوم": "التعويم ليس مسؤولاً عن ارتفاع أسعار السلع والأسواق"، ودعا إلى مراقبة السوق لمواجهة جشع بعض التجار، لكنه رفض مطالبات البعض بالعودة إلى التسعيرة الجبرية، مؤكداً أنّ هذا الأمر يتنافى مع آليات العرض والطلب والسوق الحرة. وشدد على ضرورة زيادة معدلات الإنتاج وجذب الاستثمارات المباشرة، لاسيما الأجنبية، لتعزيز النمو الاقتصادي.

وقال الدكتور علاء الشاذلي، عضو مجلس إدارة البنك المركزي السابق، أسنّاذ الاقتصاد بجامعة القاهرة، إنّ قرار تحرير سعر الصرف، الذي اتخذه البنك المركزي 3 نوفمبر 2016، كان ضرورة، حيث ساهم في تحسّن ميزان المدفوعات بسبب معالجة خلل الميزان التجاري، لاسيما أنّ الصادرات المصرية أصبحت لها أسعار أكثر تنافسية في السوق العالمية

التعويم يجتاح العرب.. المغرب على خطى مصر مع الفارق

بواسطة: العدسة 18 يناير 2018

بقلم جلال إدريس

على ما يبدو أنّ الاقتصاد العربي سيتوجّه خلال الفترة المقبلة، نحو سياسية التعويم، أو تحرير سعر الصرف، فبعد القرار الصعب الذي اتخذته مصر نهاية عام 2016، بتعويم سعر الجنيه، واتجاه السودان نحو الطريق ذاته، أعلنت المملكة المغربية مؤخراً عزمها تحرير سعر الدرهم المغربي "بشكل تدريجي"، وذلك بداية من اليوم الاثنين 15 يناير 2018.

ولأنّ أضرار التعويم في مصر، كانت بالغة السوء، سواء على المواطن المصري، أو حتّى على سعر العملة المحلية التي انهارت بعد التعويم أمام العملات الأجنبية، فإنّ المواطن المغربي ينظر إلى تلك الخطوة بقلق وخوف شديد، خصوصاً وأنّ الأوضاع الاقتصادية في المغرب مؤخراً بدأت في السوء، فضلاً عن ارتفاع كثير من أسعار السلع الأساسية.

وفي الوقت الذي ينظر فيه قطاع واسع من المواطنين والمتعاملين إلى هذه الخطوة بعين الشك والريبة، فإنّ السلطات النقدية المغربية تبدو متفائلة جداً حيال دور "التعويم" في دعم تنافسية الاقتصاد، وتجنب الصدمات الخارجية، وتخفيف الضغط على احتياطي النقد الأجنبي.

فلماذا إذن ستلجأ المغرب للتعويم؟ وكيف ستطبّقه؟ وما الفارق بين تجربة التعويم في مصر، والتجربة ذاتها في المغرب؟ وما هي أوجه الشبه بين الحالتين؟

تحاول السلطات النقدية بالمغرب إقناع الرأي العام بتجربة "التعويم" ولجوئها إليها بعدة تبريرات أبرزها، هو مساعي الحكومة إلى انفتاح الاقتصاد المحلي المغربي على العالم الخارجي، بما يعني الرفع من تنافسية الشركات المغربية، ومن ثم زيادة حجم التصدير. وفي هذا الاتجاه ترى الحكومة المغربية أنّه كلّما انخفضت العملة المحلية كلّما قلت كلفة الإنتاج، ليتم طرح السلع المغربية لأسعار منافسة بالأسواق الخارجية.

أيضاً فإنّ الحكومة المغربية تسعى من خلال "خطة التعويم التدريجية" إلى تخفيف الضغط عن الاحتياطي من النقد الأجنبي، عبر تنشيط حركة التصدير وتقليل حجم الاستيراد؛ والنتيجة لتقليص العجز في الميزان التجاري الذي بلغ مستويات كبيرة تفوق الـ50%. الأمر الثالث وفقاً لـ"مراقبين"، هو أنّ الحكومة المغربية ترى أنّ "التعويم" سيكسب العملة المحلية القدرة على مواجهة الصدمات الخارجية، مثل تقلبات أسعار النفط، وأسواق العملات، وكذلك إحداث نظام مالي ومصرفي مرّن وعالي الكفاءة، وتحويل المغرب إلى مركز مالي عالمي جاذب.

ويضاف إلى ذلك معطى جديد، يتعلق بتوجه المغرب للاستثمار بكثافة في السوق الإفريقية، وهو ما يستلزم من جهة توفر المملكة على حجم أموال ضخمة بالعملات الصعبة لتنفيذ المشاريع، ومن جهة أخرى الالتزام بشروط صندوق النقد الدولي الذي يطالب بـ"التعويم" كشرط لتقديم أي قرض عند الحاجة.

وعلى مدار الأشهر الماضية، حاول بنك المغرب المركزي طمأنة المواطنين، بأنّ تحرير سعر الصرف في المغرب لن يكون كتحرير سعر الصرف في مصر. وحاول بنك المغرب تمهيد الرأي العام لتعويم الدرهم، في فبراير 2017، وطمأنته، خاصة بعد حالة الغلاء التي تسبب فيها تحرير سعر الصرف في مصر، واعتراف صندوق النقد الدولي بأنه أخطأ في تقديراته بالنسبة لتراجع سعر الجنيه المصري بعد تحرير سعر الصرف.

وقال البنك المغربي وقتها، إنّ أهم الفروق التي تتمثل بين "إصلاح نظام الصرف" في مصر والمغرب، أنّ الإصلاح في المغرب "طوعي، ومحضر له، وتدرجي، ومنظم"، في حين كان في مصر "قسرياً وغير منظم"، في إشارة على أنّ الأوضاع الاقتصادية وبرنامج اتفاق مصر مع صندوق النقد، جعلاً مصر في موقف المضطر لتعويم الجنيه.

وأضاف بنك المغرب، أنّ وضع احتياطي النقد الأجنبي في المغرب ومصر مختلف في وقت اتخاذ القرار في كل منهما. وقال البنك المغربي، بحسب موقعه الإلكتروني، إنّ احتياطي مصر وقت تعويم الجنيه كان غير ملائم، لأنّه كان يمثل 50% من مقياس كفاية احتياطي الصرف، وذلك بعد أن تراجع بنحو 25 مليار دولار، بينما "احتياطي النقد الأجنبي في المغرب ملائم، ويتراوح بين 100 و150% من مقياس كفاية احتياطي الصرف، وهذا الاحتياطي يتزايد" بحسب المركزي المغربي.

الفارق الكبير في التضخم في كلا البلدين، وقت قرار التعويم، حيث إن التضخم في المغرب أقل من 2%، فيما كانت نسبة التضخم في مصر وقت التعويم حوالي 23% في مصر.

كذلك فإن السوق السوداء للعملة غير موجودة في المغرب، في حين كانت موجودة في مصر قبل "التعويم"، بحسب المركزي.

كما أنّ الوضع الاقتصادي في المغرب أفضل نسبياً مع اتخاذ إجراءات إصلاحية مسبقة، مقارنة بوضع مصر قبل إصلاح نظام الصرف، حيث وصل عجز الموازنة إلى حدود 3.5% مقابل 12.5% في مصر عام 2015-2016، كما أنّ احتياطي النقد الأجنبي، والبطالة في وضع أفضل مما كانت عليه مصر.